



جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاديات المال والأعمال

تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطيات الأجنبية في العراق

The impact of the Balance of Payments on Foreign Reserves in Iraq

اعداد الطالب

عقيل عزيز عليوي الجبوري

1720507014

اشراف الدكتور

علي مصطفى القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال في جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الثاني ٢٠١٩

تفويض

أنا الطالب عقيل عزيز عليوي الجبوري أفوض جامعة آل البيت بتزويد دُسخ من رسالتني،
للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في
الجامعة.

.....التوقيع:

.....التاريخ:

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

الرقم الجامعي: ١٧٢٠٥٠٧٠١٤

أنا الطالب: عقيل عزيز عليوي الجبوري

كلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

تخصص: الاقتصاد

أعلن بأني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها الـ سارية
المفعول المتعلقة بإعداد ر سائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت بشخصياً بإعداد ر سالتني
بعنوان:

تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق

The Impact of the Balance of Payments on Foreign Reserves in Iraq

وذلك بما يندرج مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح
العلمية. كما أنني أعلن بأن هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو اطاريح أو كتب أو أبحاث
أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيماً على ما تقدم
فأنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في
جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج
مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت
في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:.....

التاريخ:.....

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق

The Impact of the Balance of Payments on Foreign Reserves in Iraq

وأجيزت بتاريخ: 2019/04/09

إعداد الطالب

عقيل عزيز عتيوي الجبوري

إشراف الدكتور

علي مصطفى القضاة

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	د. علي مصطفى القضاة (مشرفاً رئيساً)
	أ.د. إبراهيم البطاينة (عضواً داخلياً)
	أ.د. تركي الفواز (عضواً داخلياً)
	د. إبراهيم الطاهات (عضواً خارجياً)

الاهداء

إليهم حبا ووفاء

الباحث

عقيل عزيز الزناجحة

الشكر والتقدير

أحمدك يا الله على نعمك التي لا تُعد ولا تُحصى، أحمدك يا رب وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذه الرسالة على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني، ثم أتوجه بالشكر إلى من رعاني طالباً في رسالة الماجستير أستاذي ومعلمي الدكتور (علي مصطفى القضاة) الذي له الفضل بعد الله تعالى على البحث والباحث مُذ كان الموضوع عنواناً وفكرة، إلى أن صار رسالةً وبجته، فله مني كل الشكر والتقدير والعرفان، وأتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع اساتذتي في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية في جامعة آل البيت وأخص منهم بالذكر أستاذة قاسم الاقطة صاد الأفاضل الذين لم يألوا جهداً في توجيهي وإمدادي بما احتجت إليه، كما أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور (حسين الزبيد) نائب رئيس جامعة آل البيت الذي كان نعم المعين والموجه حضراً وسفراً، ولا أنسى (الأستاذ الدكتور إبراهيم البطاينة) الذي كان لنا بمنزلة الاب المعلم فشكراً جزيلاً لك، ولا أدري كيف أشكر والدي فهي كالنخلة الشامخة التي تعطي بلا حدود فجزاك الله عنا أفضل الجزاء وحفظك لنا أينما حطت رحالك (والدي الحنون) وإليك يا من لك قدم المسبق في ركب العلم وبذلتني ولم تنتظري العطاء، وكنيتك كشمعة تير دربي وتأخذ بيدي، ووقفتي جنبي على طول الطريق لتثبتي لي انك سندي ومن أعتمد عليها في كل شيء من بعد الله (زوجتي أم بيسان) ولست أنسى فضل إخوتي وأخواتي ومن أي أبواب الثناء أدخل وبأي آيات القصيد أعبّر في كل لمسة من جودكم وأكفكم للمكرمات أسطر، كنتم كسحابة معطاء سقت الارض فأخضرت، أنظمت لكم عقداً من الشكر إخوتي وأخواتي الافاضل وأخص منهم (الدكتور سمير، ونيل، وأمير) عرفاناً مني بالجميل ولا أنسى فضل الأستاذ الدكتور (عبدالرزاق حمد الجبوري) عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة تكريت الذي ما أذخر جهداً في مساعدتي يوماً، وفي الختام أشكر جميع الأخوة الذين ساعدوني وقدموا لي يد العون في رحلتي وترحالي ولو بكلمة أو توجيه أو دعاء فهم أهل الخير والفضل والشكر.

أغتم هذه الفرصة للإعراب عن فائق الاحترام...

محتويات الدراسة

ز	محتويات الدراسة
ط	فهرس الجداول
ي	الملخص
ك	Abstract
١	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
١	١-١ المقدمة:
٢	٢-١ أهمية الدراسة:
٣	٣-١ مشكلة الدراسة:
٣	٤-١ هدف الدراسة:
٤	٥-١ فرضية الدراسة:
٤	٦-١ التعريفات الاجرائية:
٥	الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة
٥	أولاً: الإطار النظري
٥	المبحث الأول: ميزان المدفوعات
١٥	المبحث الثاني: الاحتياطات الأجنبية
٢٥	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
٣٥	ثانياً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:
٣٦	الفصل الثالث ميزان المدفوعات والاحتياطي الأجنبي في العراق (٢٠١٦-٢٠٠٠)
٣٦	١-٣ المقدمة:
٣٦	٢-٣ تطور ميزان المدفوعات في العراق خلال فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠٠٠):
٣٧	٣-٣ تطور الاحتياطي الأجنبي في العراق خلال فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠٠٠):
٤٠	الفصل الرابع التحليل القياسي ومناقشة النتائج
٤٠	١-٤ المقدمة:
٤٠	٢-٤ مصادر جمع المعلومات:
٤٠	٣-٤ الاختبارات المستخدمة:
٤٦	٤-٤ تحليل البيانات:
٥٢	٥-٤ اختبار الفرضية:

٥٤ الفصل الخامس النتائج والتوصيات
٥٤ ١-٥ النتائج:
٥٤ ٢-٥ التوصيات:
٥٥ قائمة المراجع
٥٥ أولاً: المراجع باللغة العربية
٥٩ ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية
٦١ الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
32	ملخص الدراسات السابقة	1-2
35	ميزان المدفوعات العراقي للفترة ٢٠١٦-٢٠٠٠	1-3
37	الاحتياطي الأجنبي العراقي للفترة ٢٠١٦-٢٠٠٠.	2-3
46	اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)	1-4
47	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	2-4
48	نتائج اختبار تجانس التباين	3-4
49	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	4-4
50	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء	5-4
52	نتائج الانحدار	6-4

تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق

إعداد الطالب

عقيل عزيز عليوي الجبوري

إشراف الدكتور

علي مصطفى القضاة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، وقد تم لاختبار فرضيات الدراسة استخدمت الدراسة الانحدار الخطي البسيط.

وتوصلت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات له تأثير إيجابي وذو دلالة احصائية على الاحتياطات الأجنبية في العراق، حيث بلغت قيمة معامل ميزان المدفوعات (٠,٠٠٠٤)، أي أنه إذا زاد ميزان المدفوعات بوحدة واحدة، فإن الاحتياطات الأجنبية تزداد بوحدة واحدة. وأوصت الدراسة أصحاب القرار السياسي باتخاذ جميع السياسات والقرارات الاقتصادية التي من شأنها التعزيز من ميزان المدفوعات، وبالتالي ضمان تدفق العملات الأجنبية وتدسين الاحتياطات الأجنبية.

**The Impact of Balance of Payments on the Foreign Reserves in Iraq
(2000-2016)**

By

Aqeel Aziz Olewi AL Jibory

Supervised by

Prof. Ali Mustafa Al Qudah

Abstract

The aim of this study is to investigate the Impact of Balance of Payments on the Foreign Reserves in Iraq (2000-2016, the study used simple linear regression to examine study hypothesis.

The study found that the Balance of Payments has a positive and a statistical significance impact on Foreign Reserves in Iraq. In which the value of the Balance of Payments reaches, it`s means if the balance of Payments has increased by one unit, the Foreign Reserves will also increased by one unit.

The study recommends that the political decision makers have to choose all the political decision that goes in the advantage of the balance of payments and as a result the foreign exchange inflows.and support the foreign reserves .

الفصل الأول الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة:

نظراً لأهمية الاحتياطات الأجنبية الدولية وإدارتها في السنوات الأخيرة، والذي تزامن مع ازدياد الأزمات الاقتصادية، فقد أصبح الاحتفاظ بحجم مناسب من هذه الاحتياطات عبارة عن عنصر أمان من الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى أنه يضمن مناخاً مناسباً للاستثمار والدائنين بشكل خاص، وأثره على استقرار معدلات سعر الصرف، مما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وهذه الأهمية الكبيرة للاحتياطات الدولية، تجعل إدارتها تتصف بالتعقيد خاصة من حيث عنصر الموازنة ما بين أهدافها الرئيسية والتي من ضمنها السيولة والأمان والربحية، ومعرفة فرصة الكلفة البديلة للاحتفاظ بمستوى معين من هذه الاحتياطات، وهناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على الاحتياطات الأجنبية منها ميزان المدفوعات، والذي يعكس النشاط الاقتصادي.

ومعظم المعاملات الاقتصادية الدولية بحاجة إلى عمليات تصدير واستيراد لسلع والخدمات وتحويل رؤوس الأموال للنقد الأجنبي من أجل التسيولة، على اعتبار أن كل عملية ينتج عنها إما دخول للعملة الأجنبية أو خروجها، بحيث يتم تسجيل هذه العمليات في سجل ميزان المدفوعات، وهو ما يعطي صورة مفسرة عن هذه المعاملات، وينتج عنها عدم استقرار في ميزان المدفوعات، وبالتالي يتطلب تدخل الدولة لإعادة التوازن من خلال انتهاج عدة

سياسات. لذا تهدف هذه الدراسة لاختبار أثر ميزان المدفوعات على الاحتياطي الأجنبي في العراق للفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٠-٢٠١٦).

٢-١ أهمية الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على معرفة تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطي الأجنبي في العراق، وتأتي أهمية هذه الدراسة للاقتصاد العراقي بشكل خاص، بالإضافة لأهمية الدراسة من جانبين مهمين هما:

- **الأهمية العلمية:** ركزت هذه الدراسة على معرفة أثر ميزان المدفوعات على الاحتياطي الأجنبي في العراق، حيث سيتم توضيح لمفهوم ميزان المدفوعات وأهمية ميزان المدفوعات، والعوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات، وتوضيح مفهوم الاحتياطي الأجنبي، والعوامل المؤثرة على الاحتياطي الأجنبي، مما أنها ستساعد كل من الباحثين والمحللين الاقتصاديين في معرفة أثر ميزان المدفوعات على الاحتياطي الأجنبي في العراق، وتوضيح لمفهوم ميزان المدفوعات والاحتياطي الأجنبي.
- **الأهمية العملية:** تعد هذه الدراسة ذات أهمية للاقتصاد العراقي بشكل خاص والاقتصاد العالمي بشكل عام، بحيث أن الحصول على نتائج حديثة متعلقة بدراسة تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطي الأجنبي في العراق، بالإضافة لوضع التوصيات التي تساعد في حل المشاكل التي ربما تتعرض لها الدولة فيما يخص الاحتياطي الأجنبي في العراق.

٣-١ مشكلة الدراسة:

إن إدارة الاحتياطات الأجنبية في العراق، والعمل على الاحتفاظ بحجم أمثل لها يعتبر من المواضع التي لها ترابط من ناحية الموازنة ما بين توفير الاحتياطات، وذلك لمواجهة اختلال وعدم استقرار هيكل الاقتصاد العراقي واعتماده على مورد واحد، ومن ثم الاحتفاظ بجزء من هذه الاحتياطات، بحيث يكون لها درجة كبيرة من الأمان، واستخدامها حسب ممارسات دولية معيارية، وما بين كلفة الاحتفاظ بهذه الاحتياطات بشكل أسهل أو ربما استنزافها، بحيث أنها تصبح عاطلة وغير منتجة، ولا تساهم في تخليص الاقتصاد من اختلالاته الهيكلية وارتفاع مستوى اعتماديته، وتعاني دولة العراق كغيرها من الدول من تقلبات مستمرة في الاحتياطات الأجنبية، وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي:

السؤال الرئيسي: ما تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق خلال الفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٠-٢٠١٦)؟

٤-١ هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس:

- قياس تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق خلال الفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٠-٢٠١٦).

١-٥ فرضية الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضية التالية:

الفرضية الرئيسية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق خلال الفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٠-٢٠١٦).

١-٦ التعريفات الإجرائية:

أ. الاحتياطي الأجنبي:

الودائع والسندات بالعملة الأجنبية واحتياطات الذهب وحقوق السحب الخاصة ومراكز

احتياط صندوق النقد الدولي.

ب. ميزان المدفوعات:

بيان مالي يوضح لكافة المعاملات الاقتصادية، وتتم ما بين المقيمين في الدولة

المعنية والمقيمين في الدول الأخرى خلال سنة.

الفصل الثاني الإطار النظري والدراسات السابقة

تتاول الفصل الإطار النظري ويشمل ميزان المدفوعات، من ناحية تعريفه، وعنا صره، بالإضافة للاحتياطي الأجنبي، تعريفه، وأهميته، ومكونات الاحتياطي الأجنبي، والدراسات السابقة الخاصة، بالإضافة إلى ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

أولاً: الإطار النظري

المبحث الأول: ميزان المدفوعات

أطلق عليه الاقته صاديون تسجيل كافة السلع والخدمات، بالإضافة لتدفق النقود في الاتجاه العكسي، وهو ما ينتج عن عمليات الاستيراد والتصدير وتحركات رؤوس الأموال، ويسمى بميزان المدفوعات، وهو ما يعتبر سجل معاملات الدولة مع الدول الأخرى.

(٢-١-١) مفهوم ميزان المدفوعات:

ميزان المدفوعات هو مصطلح يعبر عن بيان احصائي شامل ومتكامل بشكل منهجي، لكافة المعاملات الاقته صادية والتي تتم ما بين المقيمين في الدولة المعنية والمقيمين في الدول الأخرى، وذلك خلال فترة زمنية في العادة تكون سنة، ويكون المسؤل عن انجاز هذه الوثيقة البنك المركزي (صيد، ٢٠١٣).

كما يمكن تعريف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي يحتوي على كافة المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من الدول الأخرى، كما يوضح كافة مدفوعاتها لتلك

الدول خلال فترة زمنية، ربما تكون سنوية، أو نصف سنوية، أو ربع سنوية (حسين، ٢٠٠٤).

وميزان المدفوعات عبارة عن سجل رئيسي منظم وموجز، تسجل فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية معينة، وفي الغالب تكون لمدة سنة فقط (ناصر ومحمد، ٢٠٠٨).

مما تقدم يتبين أن ميزان المدفوعات هو سجل لما تقوم الدولة بتسديده للعالم الخارجي وما تقوم باستلامه منه، كما تسجل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات حسب طريقة القيد المزدوج، أي أن كل معاملة اقتصادية تسجل مرتين، مرة في الجانب الدائن والتي تعتبر صادرات وتكون إشارتها موجبة والتي تستلم الدولة مقابلها إيرادات من قبل الدول الأخرى، ومرة أخرى تسجل في الجانب المدين والتي تعتبر استيرادات من قبل الدول الأخرى وتكون إشارتها سالبة والتي بموجبها تدفع الدولة موارد مادية إلى الدولة التي صدرتها، وغالباً ما يكون ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية متوازناً أما من الناحية الاقتصادية فيكون العكس لأن التوازن المحاسبي هو ليس بالضرورة توازن اقتصادي فمن الناحية الاقتصادية يتوقف توازن ميزان المدفوعات على توازن رصيد المكونات التي يتألف منها الميزان (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٠).

ويتضح من خلال ما سبق بأنه يتم الاعتماد في إعداد ميزان المدفوعات في إعداده على مبدأ القيد المزدوج، وذلك ما يجعله من الناحية المحاسبية متوازناً، ويوجد طرف دائن إيجابي تدرج من خلاله كافة المعاملات التي تحصل الدولة على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تتطوي على كافة المعاملات.

(٢-١-٢) أهمية ميزان المدفوعات:

يوجد لميزان المدفوعات أهمية كبيرة تنعكس على الدولة من ناحية الأحوال الاقتصادية ومن ضمنها بأن ميزان المدفوعات يعكس قوة الاقتصاد الوطني من خلال حجم كل من الصادرات والمنتجات، كما يظهر ميزان المدفوعات القوة الخاصة لسعر الصرف من خلال وضع العرض والطلب على العملات الأجنبية، وهيكل التجارة الإلكترونية من ناحية حجم المعاملات ونوع السلع التبادل (النعمي، ٢٠١٢).

ويعتبر ميزان المدفوعات مرجع المعلومات، وعلى أساسه يتم اتخاذ القرارات النقدية والمالية، كما ويعد ميزان المدفوعات عبارة عن أداة مهمة للتحليل الاقتصادي، وهو ما يوضح المركز المالي لدولة معينة في الاقتصاد العالمي، لذلك فإن ميزان المدفوعات لا يكشف عن الصورة الحقيقية الكاملة لمركز الاقتصاد الدولي لبلد معين، ولكن يتم تحديد هذا المركز في نهاية فترة معينة وفي الغالب تكون سنة (نعم، ٢٠١١).

لذلك فإن المعلومات والبيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات تعطي حصيلة شاملة عن معطيات الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها محلياً أو خارجياً، وتحمل أهمية كبيرة لكافة الأطراف المشاركين في المنظمة الاقتصادية.

(٣-١-٢) أقسام ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات في الغالب من ثلاث أقسام رئيسية وهي ميزان العمليات الجارية، وميزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل، وميزان الذهب وحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وفيما يلي توضيح لكل قسم منها (بدوي، ٢٠١٥):

أولاً: ميزان العمليات الجارية

يتكون هذا الميزان من عنصرين وهما الحدساب التجاري، ويتعلق بتجارة السلع (صادرات وواردات السلع)، بحيث يطلق على قيمة الصادرات وقيمة الواردات مصطلح الميزان التجاري، بينما العنصر الثاني هو الميزان الخدمي، ويتعلق بالخدمات التي قدمت أو استوفيت خلال الفترة نفسها، ومن الأمثلة على ذلك خدمات الملاحة والسفحة، والتأمين والخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة للفوائد والأرباح التي تحصل عليها الدولة مقابل خدمات رؤوس أموالها التي يتم استثمارها في الخارج، أو التي تدفعها عن خدمات كافة رؤوس الأموال المستثمرة في بلادها (شقيري وموسى، ٢٠١٢).

ثانياً: رؤوس الأموال طويلة الأجل

لا تقتصر معاملات الدولة مع الخارج على تجارة وتبادل السلع والخدمات بشكل خاص، فيوجد حركات رؤوس أموال تنتقل من بلد إلى آخر، وذلك من أجل توظيف أموال الاستثمار لأجل طويل، بحيث تتعلق هذه الاستثمارات في ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل، ويتم تسجيل التغييرات التي تطرأ على مركز الدولة على أنها دائنة أو مدينة للخارج لأجل طويل (هوشيار، ٢٠٠٦).

ثالثاً: ميزان الذهب ورؤوس الأموال قصيرة الأجل

تشتمل على علاقات الدولة في الخارج من حيث تصدير الذهب النقدي، أو ربما استيراده، أو ربما عن انسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الداخل أو الخارج أو العكس، فيوجد لهذا العنصر في ميزان المدفوعات أهمية كبيرة، وذلك بسبب دوره المهم في موازنة إيرادات الدولة ومدفوعاتها (الساعدي، ٢٠١١).

٢-١-٤) أرصدة ميزان المدفوعات:

يوجد لميزان المدفوعات العديد من الأرصدة المتعلقة به والتي تختص بميزان

المدفوعات بكافة عناصره وهي (السبعوي، ٢٠١٣)، (السوعي، ٢٠١٤):

أولاً: رصيد الميزان التجاري

هو ما يتعلق بمجموع الفرق ما بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات الدولية، وهي

ما تزيد من مستوى الادخار والقدرة على نمو الاقتصاد عندما تكون نتيجة الاختلاف موجبة،

ويتم تنقيصها عندما تكون سالبة (السبعوي، ٢٠١٣).

ثانياً: رصيد العمليات الجارية

رصيد العمليات الجارية تكون بسبب المعاملات الجارية في السلع والخدمات

والتحويلات من غير مقابل، وذلك خلال فترة معينة لكافة الدول في العالم (السوعي، ٢٠١٤).

ثالثاً: رصيد حساب رأس المال

هذا الرصيد هو حاصل ما بين مجموع التدفقات الرأسمالية الخارجة من اقتصاد البلد

ومجموع التدفقات الداخلة إليه.

رابعاً: الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات

يدل الرصيد الإجمالي عن مجموع رصيد العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال،

وهو ما يعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، وذلك على اعتبار أن العمليات

المسجلة في الطرف الدائن تمثل في الطلب على العملية المحلية، ومن ثم تدون قيمتها،

والعمليات المسجلة في الجانب المدين تتمثل في عرض للعملية المحلية، وبالتالي تدهور في

قيمتها.

(٢-١-٥) الاختلال في ميزان المدفوعات:

يعتبر ميزان المدفوعات قاعدة رئيسية تعكس الوضع العام لاقتصاد الدولة، وفي نهاية كل فترة تكون حتمية حالة التوازن، وهي ما تأتي لاتباع طريقة القيد المزدوج، مما أنه ي سمح من توفر حالة من الاختلال وذلك من خلال عجز أو فائض، ومن صور الاختلال في ميزان المدفوعات هي (عبد المجيد، ٢٠١٧):

أولاً: الاختلال في صور الفائض

هو ما يعبر عن الحالة التي يكون الرصيد فيها موجب، أي أن الطرف الدائن وهو ما يتعلق بدخول النقد الأجنبي في حالة الـ صادرات، ويزيد من الطرف المدين وهو خروج نقد أجنبي للاستيراد.

ثانياً: الاختلال في صورة العجز

يدل على الحقوق التي تمتلكها الدولة وهي غير كافية من أجل الوفاء بكافة التزاماتها، وربما قد تتخفف الـ صادرات من الـ سلع والخدمات عن كافة وارداتها، ويكون عجز في الميزان التجاري بقيمة الاختلاف ما بين الـ صادرات والواردات، ويمكن تغطية هذا الفرق من خلال التحويلات النقدية من الخارج بنفس مستوى وقيمة العجز، مما يدل على عدم مقدرة الدولة على تـ سد يد قيمة وارداتها، وذلك ما يؤدي لارتفاع نـ سبة مديونية الدولة نحو العالم الخارجي، وما يترتب عنها من سلبيات ومخاطر فيما يتعلق بنسبة المديونية التي تتحملها الدولة بشكل سنوي.

(٢-١-٦) هيكل ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات من مجموعة من الحسابات الفرعية والتي تشمل كل منها على مجموعة من المعاملات الاقتصادية التي تتم ما بين الدول وقد يكون كل حساب من هذه

الحسابات في حالة فائض أو عجز بغض النظر عن الوضع العام لميزان المدفوعات وهذا ما تهتم به النظرية الاقتصادية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بعيداً عن التوازن المحاسبي، وفيما يلي توضيح لتلك الحسابات (صيد، ٢٠١٣):

أولاً: الحساب الجاري

يتضمن على كافة التدفقات النقدية التي تنتج عن المعاملات الاقتصادية من السلع والخدمات، ويعد من أهم العناصر التي تعبر عن الوضع الخارجي للتجارة الخارجية ويقسم لقسامين هما:

- الميزان التجاري:

يعرف باسم ميزان التجارة المنظورة، ويتم التسجيل فيه جميع السلع المادية التي تدخل الدولة، ففي حال تجاوزت الصادرات الاستيرادات، فإنه يكون الميزان في حالة فائض، وفي حال كان العكس فإنه يكون في حالة عجز، يحدث أن الفائض في الميزان التجاري يمثل قوة للاقتصاد الوطني في حال تحقق ذلك بظروف طبيعية، ولكن إذا كان الفائض لسياسة معينة فيعبر عن السياسة المتبعة من قبل الدولة فيما يخص ميزانها (علي وآخرون، ٢٠٠٢).

- ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة)

تسجل فيه كافة الخدمات التي تقدمها الدولة للمقيمين الأجانب، وتدصل مقابل ذلك على إيرادات وتسجل في الجانب الدائن، وكذلك الخدمات التي تقدمها الدول الأخرى للمقيمين والتي تدفع الدولة لقاءها بمبالغ مالية وتسجل في الجانب المدين، ويتضح بأنه ٧٠% من التجارة الدولية هي عبارة عن تجارة خدمات وتشمل على خدمات النقل والتأمين والرحلات للخارج والاستثمارات الخارجية وغير ذلك (صيد، ٢٠١٣).

ثانياً: حساب التحويلات من طرف واحد

حساب التحويلات من طرف واحد يسمى بتحويلات أحادية الجانب، ويتم تسجيلها في جانب المعاملات الخاصة، وتحديداً في قسم الهبات والهدايا والمساعدات التي يتم تقديمها للأجانب والتي تسجل في الجانب المدين، وقد تكون تحويلات عينية أو حقيقية وكذلك المساعدات والهدايا التي تحصل عليها الدولة من الأجانب وتسجل في الجانب الدائن وتسمى أحادية الجانب، وذلك لأنها تقتد للمقابل الواجب تحديده لإتمام عملية المبادلة، لذلك فإنه لا يترتب على هذه التحويلات التزام من قبل الدولة بالذاهب إليها (عبيدي، ٢٠١١).

ثالثاً: حساب رؤوس الأموال

يهدف حساب رؤوس الأموال لتسجيل جميع التدفقات النقدية الداخلة إلى البلد والخارجة منه ويشمل هذا الحساب رؤوس الأموال طويلة الأجل والتي من ضمنها القروض طويلة الأجل والاستثمارات التي تكون فترة السداد فيها أكثر من سنة ورؤوس الأموال قصيرة الأجل تشمل على حركات الودائع الجارية وبيع وشراء الأسهم والسندات التي تكون فترة سدادها سنة أو أقل، وتسجل التدفقات النقدية الممنوحة للأجانب أو الممنوحة من قبل الأجانب سواء أكانت مصادر حكومية أو خاصة أو مؤسسات دولية، ويتم تسجيل التدفقات النقدية الممنوحة من الأجانب للبلد في الجانب الدائن وكذلك يتم تسجيل قيمة سداد القروض الوطنية الممنوحة من البلد إلى الخارج كذلك في الجانب الدائن، أما التدفقات النقدية التي يمنحها البلد للأجانب، فيتم تسجيلها في الجانب المدين، بحيث تسجل قيمة سداد القرض الأجنبي الذي يقوم البلد بتسديده للأجانب (عبيدي، ٢٠١١).

رابعاً: حساب الذهب النقدي

يهدف حساب الذهب النقدي لتسوية المدفوعات ما بين الدول من خلال التعاملات الأجنبية أو الذهب ويعتبر أحد وسائل الدفع الأكثر قبولاً في التعاملات الدولية والوفاء بالالتزامات، بحيث يتم تسوية ميزان المدفوعات للدولة التي تعاني عجز في تصدير الذهب للخارج، أما في حالة الفائض فيتم شراء كمية من الذهب بقيمة الفائض الموجود لديها. ومقدار الذهب الذي تتم به تسوية ميزان المدفوعات هو ما يحتفظ به البنك المركزي كغطاء نقدي للعملة أو كاحتياطي، ويتم تسجيل حركة الذهب في هذا الحساب بالجانب الدائن والجانب المدين (علي وآخرون، ٢٠٠٢).

(٢-١-٧) العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات:

يتأثر ميزان المدفوعات بالعديد من العوامل الاقتصادية والتي من ضمنها التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي وغيره من العوامل، وفيما يلي توضيح لأهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات (بدوي، ٢٠١٥)، (السبعوي، ٢٠١٣):

أولاً: التضخم

يعمل التضخم على ارتفاع في الأسعار المحلية العالية بشكل نسبي مقارنة مع الأسعار العالمية، حيث تنخفض بذلك الصادرات وترتفع الواردات، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مما تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين مقارنة مع أسعار السلع المنتجة بشكل محلي.

ثانياً: معدل نمو الناتج المحلي

ينتج عن زيادة الدخل في دولة ما لزيادة الطلب على الواردات، بينما انخفاض الدخل في دولة ما يؤدي لانخفاض الطلب على تلك الواردات.

ثالثاً: الاختلاف في أسعار الفائدة

يؤدي الارتفاع في سعر الفائدة تأثير واضح على حركة رؤوس الأموال، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال للداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، بينما يؤدي انخفاض سعر الفائدة لخروج رؤوس الأموال، والسبب في ذلك بأن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، بحيث ينتقل رأس المال للمراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الاختلاف ما بين السعيرين.

رابعاً: تقلبات أسعار الصرف

توضح التغيرات في أسعار الصرف أثر على ميزان المدفوعات، بحيث يؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية لتقليل من القدرة التنافسية لكافة السلع والخدمات المنتجة محلياً، وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة إلى المقيمين، بينما يؤدي انخفاض سعر صرف العملة الوطنية لزيادة في القدرة التنافسية للصادرات المحلية، وبذلك تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة لكافة المقيمين.

المبحث الثاني: الاحتياطات الأجنبية

الممارسات الصحيحة لإدارة الاحتياطات الأجنبية لها أهمية بالغة من ناحية أنها تزيد من القدرة الكلية للاقتصاد على تحمل الصدمات والخروج منها بأقل الخسائر الممكنة.

(٢-٢-١) مفهوم الاحتياطات الأجنبية:

الاحتياطات الأجنبية هي الموجودات الخارجية المتوفرة بسهولة، والتي يتم استخدامها من قبل السلطة النقدية، وذلك لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات سواء بشكل مباشر من خلال تمويل هذا الاختلال أو بشكل غير مباشر عند الدخول لسوق الصرف الأجنبي والتأثير في سعر الصرف (كاظم والحمدي، ٢٠١٧).

والاحتياطات الأجنبية هي عبارة عن الودائع والسندات بالعملة الأجنبية، واحتياطات الذهب، وحقوق السحب الخاصة، ومراكز احتياطات صندوق النقد الدولي (جبر الله، ٢٠١٥). كما يمكن تعريف الاحتياطات الأجنبية على أنها الإجراءات التي تكفل موجودات أجنبية كافية ومتوفرة بسهولة للقطاع العام، ويتم إدارتها من قبل السلطة النقدية لمقابلة أهداف محددة سابقاً (الشاذلي، ٢٠١٤).

والاحتياطات الأجنبية هي عبارة عن الأصول الخارجية الأجنبية، والتي تكون تحت تصرف السلطة النقدية من أجل التمويل المباشر لتعويض الخلل في ميزان المدفوعات، والعمل على السيطرة بشكل غير مباشر على الاختلالات في المدفوعات الدولية، وذلك من خلال التأثير في سوق الصرف وعلى أسعار الصرف (Achille et al., 2013).

ومن خلال ما سبق يعرف الباحث الاحتياطات الأجنبية على أنها كافة الأصول الخارجية التي تكون بحوزة السلطة المركزية في الدولة، والهدف منها تعديل أي مشاكل أو اختلال حاصل في ميزان المدفوعات.

(٢-٢-٢) أهداف الاحتياطات الأجنبية:

تكون الاحتياطات الأجنبية مداره من قبل السلطة النقدية الخاصة بالدولة، بحيث أنها تساعد في تقليل أو ضبط قيمة ميزان المدفوعات، لذلك فإن أهداف الاحتياطات الأجنبية عديدة ومتنوعة وهي (Gosselin et al., 2013):

- العمل على دعم وتعزيز الثقة بكافة السياسات الخاصة بالإدارة النقدية، وسعر الصرف يضمن القدرة على التدخل في دعم العملة الوطنية أو الاتحادية.
- الحد من تأثير العوامل الخارجية، وذلك من خلال تعزيز السيولة من العملة الأجنبية، لامتصاص الصدمات خلال فترة الأزمات، أو ربما عند تناقص فرص الحصول على الاقتراض.
- توفير مستوى جيد من الثقة للأسواق، وهي ما يمكن أن يجد فيها البلد كافة التزاماته الخارجية الحالية والمستقبلية.
- اثبات الدعم للعملة المحلية من ناحية الموجودات الخارجية، والعمل على مساعدة الحكومة في كافة احتياجاتها من النقد الأجنبي والتزامات الدين الخارجي.
- الحفاظ على احتياطي من أجل مواجهة الكوارث المحلية ولأسباب الطوارئ.

(٢-٢-٣) عناصر الاحتياطات الأجنبية:

- يعتمد مفهوم الاحتياطات الأجنبية على مجموعة من العناصر الرئيسية من أجل تحديد مفهوم الاحتياطات الأجنبية وهي (إسماعيل والشويلي، ٢٠١٨)، (Romero, 2018):
- الاحتياطي الأجنبي جزء من المحفظة المالية للدولة.
 - الاحتياطي الأجنبي متاح بسهولة وسريع السيولة.
 - يتم ادارته من قبل السلطة النقدية، بحيث أن الموجودات التي تقع خارج سيطرة السلطة النقدية لا يشملها مفهوم الاحتياطات الأجنبية.
 - الاحتياطات الأجنبية تهدف ب شكل رئيسي لمعالجة حالة عدم التوازن في ميزان المدفوعات والاستثمار ومواجهة كافة الظروف الطارئة.
 - تركز الاحتياطات الأجنبية على المفهوم الإجمالي وليس الصافي، بحيث لا تتضمن على الخصوم الخارجية المستحقة على السلطات.
 - تعتمد الاحتياطات الأجنبية على التمييز ما بين المقيمين وغير المقيمين، حيث تمثل الموجودات الاحتياطية مطالبات على السلطات النقدية من غير المقيمين.
 - تتضمن الموجودات الاحتياطية على الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة وموجودات احتياطية أخرى.

(٢-٢-٤) العوامل المؤثرة على الاحتياطات الأجنبية:

- من العوامل التي تدفع لتطور الاحتياطي الأجنبي ب شكل كبير، الم سار التاريخي الخاص بمجال إدارة الاحتياطات الأجنبية، وارتفاع أهميتها عند انهيار نظام

(Bretton Woods)، وفي نهاية هذا النظام فقد ظهرت قوى السوق، وارتفعت فاعليتها على توجيهات السلطات النقدية وتركت أسعار الصرف غير المتوازنة كبديل عن أسعار الصرف الثابتة، وقد أصبحت إدارة الاحتياطات عبارة عن وسيلة لإدارة السيولة وتوفير عنصر الأمان، بينما بقيت الربحية هي الهدف الأخر لإدارة الاحتياطات الأجنبية مهمة بشكل كامل (Manchev, 2009).

وفي نهاية السبعينات من القرن العشرين أدت التقلبات الكبيرة في العملات وهي أسعار الفائدة في البنوك المركزية للعدول عن تفكيرها الضعيف في إدارة الاحتياطات الأجنبية، وقد أصبح لديها وعي كبير بمستوى عدم الاستباق ما بين عمليات سعر الفائدة والعمللة التي يقوموا ويقيد سواها كافة الاحتياطات خلال فترة الاحتفاظ بها، بحيث أصبح هناك رغبة شديدة في تقليل المخاطر الخاصة بتلك العمليات، وقد دعم ذلك التوجه سهولة النفاذ للأسواق من قبل المستثمرين والبنوك المركزية، بالإضافة ضافة لتطور أدوات إدارة المخاطر، وذلك الأمر أدى لتخفيض كلفة الاحتفاظ بالاحتياطات، وبالتالي تعزيز فرص الربحية (Zeng, 2012).

بينما في بداية فترة الثمانينات من القرن العشرين شهدت البنوك المركزية تحرك نشط اتجاه إدارة الاحتياطات المدفوعة من خلال تطور الأسواق الأوروبية والأمريكية، وهي ما مكنت البنوك المركزية من ارتفاع مستوى أرباحها في الاستثمار نحو السندات طويلة الأجل. ومع

بداية ع صر العولمة، فقد ح صلت قفزة نوعية في تراكم الاحتياطات الدولية، وذلك نتيجة للتأثير المتوقع للفائدة العالمية والنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وقد أصبح من الضروري على الدول الاحتفاظ بمقدار جيد ومناسب من الاحتياطات الأجنبية، بالإضافة إلى أن ارتفاع المستوى الكبير في حجم هذه الاحتياطات يجد تبريره خلال تلك الحقبة في التحوط من مخاطر أزمات سعر الصرف واستدامة التنافسية في اقتصاداتهم، ويجب عدم تجاهل الاحتياطات الأجنبية التي تتزامن مع عجز الحساب الجاري في الدول التي تستخدم عملتها من أجل صنع هذا التراكم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تعاضد وارتفاع مستوى الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية قد دفع لارتفاع فائض الحساب الجاري في العديد من الدول خاصة الشرق الأوسط لمواجهة الارتفاعات في معدلات الصرف والانكماش (الشاذلي، ٢٠١٤).

(٢-٢-٥) مكونات الاحتياطات الأجنبية:

تتكون الاحتياطات الأجنبية من عدة مكونات مثل العملات الأجنبية، والذهب، وحقوق السحب الخاصة، والسندات الحكومية الدولية، وفيما يلي توضيح لكل مكون بشكل منفصل:

أولاً: الذهب

يقصد به ما يتم الاحتفاظ به من قبل البنك المركزي، وذلك على أساس أنه موجودات مالية أو ربما ذهب نقدي على أنه غطاء للعملة، بحيث أنه قوة شرائية يعترف به من كافة الاقتصاديات، على اختلاف أنماط تنظيمها والتشريعات المعمول بها، وخصوه لإعادة تقييم حسب أسعار التبادل الدولي (إسماعيل والشويلي، ٢٠١٨).

ثانياً: العملات الأجنبية

تُعرف العملات الأجنبية المتوفرة لدولة معينة على أنها موجودات الدولة من عملات الدول الأخرى، وهي ما تحتوي على أوراق النقد الأجنبي، وودائع جارية لأجل بعملات هذه الدول، إضافة لأي التزامات مالية على الدولة، و سهولة تحويلها لنقود جاهزة مثل سندات حكومية والذهب وحقوق السحب الخاصة، وتتضح أهمية التعامل بالعملات الأجنبية، لما شهده العالم من التوجه نحو الانفتاح وتحرير الأسواق والتحول العالمي في الاقتران، بحيث أصبحت العملات الأجنبية عبارة عن ضرورة ملحة لعمليات التجارة الدولية ما بين الدول التي يترتب عليها استلام جزء من قيمة صادراتها من هذه السلع ورؤوس الأموال بعملات أجنبية (البريهي، ٢٠١٥).

ثالثاً: حقوق السحب الخاصة

د - صل نتيجة اغلاق مركز الذهب في لندن عام ١٩٧٢، وعدم قدرة الاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية في صندوق النقد الدولي على مواجهة كافة الاحتياجات الخاصة بالتجارة العالمية من النقد وارتفاع مستوى أزمة السيولة كما صدر من صندوق النقد الدولي على انشاء احتياطي وذلك لدعم الاحتياطات النقدية العالمية، وقد سمي هذا الاحتياطي بحقوق السحب الخاصة (صالح، ٢٠١٤).

كما أنه هو وحدة نقدية حسابية دفترية تحصل بشكل إداري ويتم تقييمها محاسبياً في صندوق النقد الدولي على شكل مستقل في حساب خاص يسمى بحقوق السحب الخاصة، مما يساهم في ارتفاع الاحتياطات الدولية وتوفير السيولة.

(٢-٢-٦) مؤشرات الحجم الأمثل للاحتياطات الأجنبية:

يمنح وجود احتياطات أجنبية منا سبة من العملة الأجنبية ثقة الدولة في تحقيق ثلاثة عناصر رئيسية وهي السيولة والأمان والربحية، لذلك تختلف الأسباب جراء تكوين الاحتياطات الدولية من دولة لأخرى، وقد تكون لمواجهة عدم استقرار واستمرارية مصادر الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، لذلك يتم تحديد المستوى الأمثل للاحتياطات الأجنبية من خلال تلك الالتزامات. وتتضمن الاحتياطات الأجنبية على عدة مؤشرات تدل عليها والتي من ضمنها:

- **نسبة الاحتياطات الأجنبية للاستيرادات:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي تساعد على قياس الحجم الأمثل للاحتياطات الأجنبية، وذلك على اعتبار أن الهدف الرئيس من تراكم تلك الاحتياطات مواجهة الـ صدمات الخارجية، والوفاء بالالتزامات المفاجئة، بسبب ارتفاع أسعار الاستيرادات، أو ربما انخفاض عائدات الـ صادرات السلعية أو الخدمية وهي ما تمول تلك المدفوعات، ويتم قياس هذا المؤشر خلال عدة شهور للاستيرادات التي تم تغطيتها من قبل الاحتياطات الأجنبية، وفي العادة ما تكون لمدة ثلاث شهور (العبود، ٢٠١١).

- **نسبة الاحتياطات الأجنبية للمديونية الخارجية قصيرة الأجل:** حسب هذا المؤشر يتم مقارنة الاحتياطات الأجنبية بمستوى الديون الخارجية قصيرة الأجل، لقياس مستوى المخاطر الخاصة بالتغيرات السلبية التي تحدث في الأسواق المالية الدولية، لإن تمويل النقد الأجنبي في المدى القصير لا يعتمد على الاحتياطات الأجنبية، ولكن يتم اللجوء للاقتراض من الأسواق المالية الدولية، وتتعلق المديونية الخارجية قصيرة الأجل

- بالتعاملات التي يحتاج إليها الاقتصاد، وخصوصاً تلك التي يتعلق بها الائتمان التجاري والخاص والاستيرادات، فإنه كلما كانت المديونية الخارجية أكبر من الاحتياطات الأجنبية، كلما دل على وجود خطر فعلي على الاقتصاد، وكذلك قياس قدرة الدولة على الوفاء بكافة التزاماتها الخارجية، والسبب في ذلك بأن عدم وجود هذه القدرة تعني نقص السيولة والتي تؤدي لهروب رؤوس الأموال (أبو شرار، ٢٠١٣).

- **نسبة الاحتياطات الأجنبية للنتاج المحلي الإجمالي:** يجب ألا تقل نسبة الاحتياطات الأجنبية للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي عن ١٠-٢٠% في الدول المتقدمة، ولكن في الدول النامية تكون نسبتها من ٢٠-٤٠%، لتحقيق الاستقرار الداخلي، وامتصاص الصدمات الخارجية، مما يعكس هذا المؤشر مستوى قوة الاقتصاد المحلي والهيكل الإنتاجي، وفي البلدان النامية النفطية يتم استبدالها بمؤشر نسبة الاحتياطات الأجنبية للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، بسبب الطبيعة الريعية لتلك البلدان (المشهداني وآل طعمه، ٢٠١٢).

(٧-٢-٢) أهمية الاحتياطات الأجنبية:

الاحتياطات الأجنبية هي عملية تكفل إتاحة قدر كاف من الأصول الأجنبية الرسمية المملوكة للقطاع العام للجهات المختصة بصفة دائمة، كما تكفل سيطرة الجهات عليها لتحقيق طائفة محددة من أهداف الدولة، وفي هذا السياق يعهد إلى الجهاز المعني بمسؤولية إدارة الاحتياطات الأجنبية وجميع المخاطر المصاحبة. والمتعارف عليه بأن الاحتفاظ باحتياطات

النقد الأجنبي الر سمي يتم لدعم مجموعة متنوعة من الأهداف من بينها (Romero, ٢٠١٨)، (الشاذلي، ٢٠١٤):

- دعم الثقة في سياسات إدارة النقد وسعر الصرف، بما في ذلك القدرة على التدخل لدعم العملة الوطنية.
 - الحد من التعرض للأوضاع الخارجية المعاكسة عن طريق الحفاظ على السيولة بالعملية الأجنبية لامتصاص الصدمات في أوقات الأزمات أو عندما يكون الحصول على القروض مقيداً، وبالتالي إشاعة درجة من الثقة لدى الأسواق في قدرة الدولة المعنية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية.
 - التأكيد على وجود أصول خارجية مساندة للعملة المحلية.
 - مساعدة الحكومة على تلبية احتياجاتها من النقد الأجنبي والوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الدين الخارجي.
 - الحفاظ على الاحتياطي لمواجهة الكوارث أو الطوارئ القومية.
- وتتسم الممارسات السليمة لإدارة الاحتياطيات الأجنبية بالأهمية نظراً لأنها يمكن أن تزيد من القدرة الكلية للدولة أو المنطقة على تحمل الصدمات، ويحصل مسؤولي الاحتياطيات من خلال تعاملهم مع الأسواق المالية على معلومات قيمة تجعل صانعي السياسات على علم بتطورات الأسواق ورؤيتها للتهديدات المحتملة.

وقد برزت أيضاً أهمية الممارسات السلمية في ضوء التجارب التي أدى فيها ضعف ممارسات إدارة الاحتياطات الأجنبية أو اقترانها بالمخاطر، أي تقييد قدرة الجهات المختصة على الاستجابة بصورة فعالة للأزمات المالية، الأمر الذي ربما تسبب في زيادة حدة هذه الأزمات، وعلاوة على ذلك، فإن ممارسات إدارة الاحتياطات التي تتسم بالضعف أو المقترنة بالمخاطر يمكن أيضاً أن تتبع تكاليف باهظة سواء كانت مادية أو متعلقة بالسمعة، فقد تحملت عدة دول خسائر فادحة كانت لها تبعات مباشرة وغير مباشرة على ماليتها العامة. فإن السياسات الملائمة في مجال إدارة الحوافز المتعلقة بمجموعة العملات الحافظة واختيار أدوات الاستثمار والمدة المقبولة لحافظة الاحتياطات والتي تعكس ترتيبات كل بلد وظروفه الخاصة على الصعيد السياسات والتي تفيد في حماية الأصول و ضمان توفرها في أي وقت وتدعم الثقة في الأسواق (الحجار، ٢٠١١).

وتستطيع السياسات والممارسات السلمية لإدارة الاحتياطات الأجنبية أن تدعم الإدارة السلمية للاقتصاد الكلي ولكنها ليست بديلاً لها. وعلاوة على ذلك، فإن عدم سلامة السياسات الاقتصادية، وسياسة المالية العامة، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، والسياسة المالية يمكن أن تعرض مقدرة السلطات على إدارة الاحتياطات لمخاطر بالغة.

(٢-٢-٨) إدارة الاحتياطات الأجنبية:

يمكن تعريف إدارة الاحتياطات الأجنبية على أنها عملية تكفل إتاحة فرصة كافية من الموجودات الأجنبية والتي تكون مملوكة من قبل السلطة النقدية بشكل كامل، كما سيطرة

السلطة النقدية عليها من أجل تحقيق العديد من الأهداف، وجهاز إدارة الاحتياطات والمخاطر المصاحبة للاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية الرسمية لدعم العديد من الأهداف (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٥).

وتقسم الاحتياطات الأجنبية إلى شريحتين، وتختلف الشريحة الأولى عن الثانية حسب القواعد التي تحكم استثمارها، فالشريحة الأولى تعرف باسم الشريحة العليا وشريحة الاستثمار، والثانية هي الشريحة الدنيا وتعرف بشريحة السيولة، بحيث أنها تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كالمقايضة ما بين السيولة والأمان والربحية، وتميل في الغالب للأمان، وهو ما يعني للحفاظ على قيمة الموجودات بالإضافة إلى السيولة والعائد (بريهي، ٢٠١٥).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

دراسة الزيرار وآخرون (٢٠٠٩)، بعنوان: أثر سياسة سعر الصرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري (١٩٧٠-٢٠٠٤).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري وذلك من خلال التحليل الكمي والكمي لأثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري في دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على دالة المستوردات والميزان التجاري الجزائري. توصلت إلى أنه يوجد في المدى الطويل علاقة ايجابية بين تخفيض قيمة العملة المحلية وبين الميزان التجاري الجزائري كما أشار الباحث إلى الارتباط الكبير للاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي واعتماده على المستوردات الخارجية في عملية الإنتاج.

دراسة القدرة (٢٠١٣)، بعنوان: ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مستوى الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطينية ومعرفة مكوناته وتطورات، والكشف عن أسباب الاختلال ودور العوامل الداخلية والخارجية فيه. توصلت الدراسة إلى أن الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات الفلسطينية يسجل فائضا باستمرار نتيجة الدعم والمساعدات الأجنبية وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ولكن كنتيجة للاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على المعابر والحدود فإنه من الصعب تقديم مقترحات لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطينية على المدى القصير، إلا أنه على المدى المتوسط يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر أن يلعب دورا هاما في تخفيض حدة العجز في ميزان المدفوعات.

دراسة رشيد (٢٠١٤)، بعنوان: انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والتي تتعلق بتحليل انعكاس الانفتاح التجاري فيها على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٢). أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة على أنه وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر، وقد بقي تذبذب خاص خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، وشهد تحسن ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، مما يجعل السياسات الاقتصادية غير قادرة على المحافظة على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع لتغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي.

دراسة البطاينة (٢٠١٥)، بعنوان: أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردن للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٩).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردنية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٥-٢٠٠٩). تم الاعتماد على أسلوب المسح الشامل، وإجراء العديد من الاختبارات مثل اختبار التوزيع الطبيعي. توصلت الدراسة إلى أن هنالك أثر لأبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردني، وتبين بأن متغير أسعار المستوردات له تأثير كبير في ميزان المدفوعات، ومن ثم أسعار المستهلك، والنتائج المحلي الإجمالي، وأسعار الصادرات.

دراسة زرقاة (٢٠١٦)، بعنوان: آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات: دراسة قياسية - حالة الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى تأثير تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي القياسي للفترة الواقعة ما بين ١٩٩٠-٢٠١٤. توصلت الدراسة إلى أنه تعتبر آلية الصرف من أهم الآليات التي تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات، كما يعتبر البترول محور في الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل أساسي على مداخل المحروقات.

دراسة الشكري (٢٠١٧)، بعنوان: تقييم أثر الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٣) دراسة قياسية باستخدام البرنامج الإحصائي "Eviews".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق، بالإضافة

لقياس استقراره السلاسل الزمنية للمتغيرات. تكونت عينة الدراسة على البيانات الاقتصادية في العراق خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩١-٢٠١٣)، واستخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية مثل Unit Root Test، واختبار ديكي فولر المطور (ADF). أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح مركز البلد الاقتصادي.

دراسة إسماعيل والد شويبي (٢٠١٨)، بعنوان: "إدارة وتحديد الحجم الأمثل للاحتياطات الأجنبية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الاحتياطات الأجنبية الأمثل في العراق، والعمل على إدارة وتحديد المستوى من تلك الاحتياطات في دولة العراق. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لكافة بيانات الدراسة للفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٣-٢٠١٥)، واستخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية مثل النسب المئوية والإحصاءات الوصفية لكافة متغيرات الدراسة. أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأن الاحتياطات الأجنبية في العراق قد تجاوزت المؤشرات الدولية لتحديد حجمها الأمثل، بحيث بلغت الاحتياطات الأجنبية للاستيرادات (١٤) شهر وذلك كمتوسط لمدة البحث، ولكنها ما زالت مثيرة للقلق، وذلك لعدم وجود مصدر آخر للاحتياطات الأجنبية ما عدا النفط.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة Zhongxia (٢٠٠٣)، بعنوان:

The Dynamics of Real Interest Rate, Real Exchange Rates and the Balance of Payments in China 1980-2002

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الصين للفترة الواقعة ما بين (١٩٨٠-٢٠٠٢). واستخدمت الدراسة سعر الفائدة الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي في الصين. أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه يوجد تفاعل وألية خاصة تحكم طبيعة العلاقة ما بين سعر الصرف وسعر الفائدة، كما أنها تشير إلى أن نمو الميزان التجاري في فائض الميزان التجاري وميزان المدفوعات مع عدم استجابة تدفقات رأس المال بسعر الصرف على المدى القصير.

دراسة Lu & Yaya (٢٠١٢)، بعنوان:

The Short-Term Relationship between the Effective Real Exchange Rate and the Trade Balance in China during the Period 1994-2٠٠٩.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة قصيرة المدى ما بين سعر الصرف الحقيقي الفعال والميزان التجاري في الصين خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٩)، استخدمت الدراسة المنهج التحليلي القياسي والاختبارات السببية. توصلت الدراسة إلى أن المدى القصير للميزان التجاري يسبب تغيرات في سعر الصرف الحقيقي الفعال، وكذلك الأمر في حال كان سعر الصرف الحقيقي الفعال في الأجل القصير، فإنه سوف يسبب تغيرات في الميزان التجاري.

دراسة Patricia et al., (٢٠١٤)، بعنوان:

Balance of Payments Adjustment: The West African - Monetary Zone Experience.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة دور المنهج النقدي في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات لدول
الاقتصادات الصغيرة غرب أفريقيا خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٨)، وتم عرض نظريات
التصحيح لميزان المدفوعات والمنهج النقدي ومنهج المرونة ومنهج الاستيعاب والتركيز على
المقارنة النقدية من خلال حساب كيفية استجابة مكونات ميزان المدفوعات للمحددات الأساسية
وفقاً لنسب النظرية. أظهرت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة سلبية قوية بين الائتمان
المحلي و صافي الأصول الأجنبية، كما تبين بأن سعر الفائدة والنتائج المحلي الإجمالي لهم
تأثير كبير على ميزان المدفوعات، ويمكن تأكيد دور المنهج النقدي في معالجة الخلل في
ميزان المدفوعات من خلال التركيز على القاعدة النقدية والعمل على استقلالية السياسة النقدية
مما يساعد على معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية.

دراسة Ahmad et al., (٢٠١٤)، بعنوان:

Impact of Exchange Rate on Balance of Payment: An Investigation from Pakistan.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الباكستاني.
من أجل التأكد من تقلب أسعار الصرف وميلها إلى ميزان المدفوعات، فقد تم جمع البيانات
الشهرية عن سعر الصرف وميزان الدفع من الموقع الرسمي للبنك الدولي في باكستان، للفترة

الواقعة ما بين ٢٠٠٧-٢٠١٣، وتم استخدام اختبار وحدة الجذر وال سببية. أظهرت النتائج الخاصة بالدراسة بأنه هناك تأثير كبير وإيجابي ل سعر الصرف في ميزان المدفوعات، لذلك يستنتج أن استقرار أسعار الصرف قد يخلق بيئة إيجابية من خلال تشجيع الاستثمار، وهذا يمكن أن يحسن من ميزان المدفوعات.

دراسة Haji and Kumagai (٢٠١٥)، بعنوان:

The Changing Structure of Japan's Balance of Payments— Implications of the Shrinking Trade Surplus in Goods and Services

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سلوكيات ميزان المدفوعات الياباني خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ ولغاية العام ٢٠٠١، من خلال تبيان التغيرات الهيكلية التي جرت داخل ميزان المدفوعات الياباني خلال الفترة المعدة في الدراسة. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات الياباني عرف فترات فائض مستمر في الحساب الجاري مع وجود عجز في ميزان الخدمات منذ بداية السبعينات وأن هيكله قد تغير بعد ذلك بعد أن سجل الميزان التجاري عجز متواصلة.

دراسة Sandu (٢٠١٥)، بعنوان:

Implications of the Change in the Balance of Payments and the Situation of Its Components on the Romanian Exchange Rate.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على التغيير في ميزان المدفوعات وحالة مكوناته على سعر الصرف الروماني. بحيث سجل ميزان التجارة توازناً إيجابياً وسط ارتفاع الصادرات مقارنة بانخفاض حجم الواردات. تكرر هذا الوضع في عام ٢٠١٣، وسط زيادة حجم

الصادرات، والتي تدعمها بشكل أساسي صناعة السيارات وبين سعر الصرف والعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية، يتم إنشاء علاقات متعددة وتتداخل مع المشكلات التي يحدثها تقيس ميزان المدفوعات. هناك تأثير مزدوج بين ميزان المدفوعات الخارجية والعملية الوطنية من ناحية ميزان المدفوعات الخارجية إما نشط أو سلبي، وطريقة الوصول إلى التوازن الذي يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية، مما يؤثر سعر صرف العملة الوطنية على الأسعار، وبالتالي على مستوى الربح الأعلى أو الأدنى من المعاملات الدولية.

دراسة Romero (٢٠١٨)، بعنوان:

Comparative Study: Factors that Affect Foreign Currency Reserves in China and India.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير نظام سعر الصرف على مستوى الاحتياطيات في الصين والهند. يصب التركيز على الصين كنظام سعر صرف ثابت والهند كنظام سعر صرف مرن. تم استخدام المنهج الوصفي القياسي وتم الحصول على بيانات كلا الدولتين. أظهرت النتائج بأنه حققت معادلة تقدير الهند نتائج جيدة للغاية، وقد تتوافق الهند بشكل أفضل مع هذه المعادلة لأن النموذج تم تصميمه أصلاً لاقتصادات السوق الناشئة مثل الهند، وأحد الاختلافات الرئيسية بين الهند والصين هو حجم معامل الساب الجاري، وقد تبين بأنه يؤثر الساب الجاري على حيازات الاحتياطيات في الصين أكثر بثلاثة أضعاف مما يحدث في حيازات الاحتياطي في الهند.

ملخص الدراسات السابقة:

الجدول (٢-١)

ملخص الدراسات السابقة

النتائج	المنهجية المتبعة	الأهداف	الباحث وسنة النشر
يوجد علاقة ايجابية بين تخفيض قيمة العملة المحلية وبين الميزان التجاري الجزائري.	التحليل الكمي والوصفي.	معرفة أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري.	الزير وآخرون (٢٠٠٩)
الدساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات الفلسطيني يسجل فائضا باستمرار نتيجة الدعم والمساعدات الأجنبية	الوصفي.	التحليل من مستوى الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني ومعرفة مكوناته وتطوره.	القدرة (٢٠١٣)
وضع ميزان المدفوعات في الجزائر لم يستقر، وقد بقيت تذبذباً خاصاً خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢)	الوصفي القياسي.	معرفة أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري.	الرشيد (٢٠١٤)
هنالك أثر لأبعاد الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردني	أسلوب المسح الشامل.	معرفة أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردنية خلال الفترة الواقعة ما بين (١٩٩٥-٢٠٠٩).	البطينة (٢٠١٥)
تعتبر أدلة الصرف من أهم الآليات التي تعمل على إعادة التوازن لميزان المدفوعات	الوصفي القياسي.	معرفة مستوى تأثير تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر	زراقة (٢٠١٦)

الشكري (٢٠١٧)	تقييم أثر الاستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق.	التحليلي القياسي.	بأنه يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح مركز البلد الاقتصادي.
إسماعيل والشويلي (٢٠١٨)	معرفة مستوى الاحتياطات الأجنبية الأمثل في العراق.	الوصفي التحليلي.	الاحتياطات الأجنبية في العراق قد تجاوزت المؤشرات الدولية لتحديد حجمها الأمثل.
Zhongxia (٢٠٠٣)	معرفة تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الصين للفترة الواقعة ما بين (١٩٨٠-٢٠٠٢).	سعر الفائدة الحقيقي و سعر الصرف الحقيقي في الصين.	يوجد تفاعل وألية خاصة تحكم طبيعة العلاقة ما بين سعر الصرف وسعر الفائدة.
Lu & Yaya (٢٠١٢)	معرفة العلاقة قصيرة المدى ما بين سعر الصرف الحقيقي والفعال و لميزان التجاري في الصين.	التحليلي القياسي.	المدى القصير للميزان التجاري يتسبب تغيرات في سعر الصرف الحقيقي الفعال.
Patricia et al., (٢٠١٤)	معرفة دور المنهج النقدي في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات للدول الاقتصادية الصغيرة غرب أفريقيا خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٨).	الوصفي والتحليلي والنظري.	أنه توجد علاقة سلبية قوية بين الائتمان المحلي و صافي الأصول الأجنبية وأن ل سعر الفائدة و WAMZ الناتج المحلي الإجمالي تأثير كبير على ميزان المدفوعات في دول
Ahmad et al., (٢٠١٤)	معرفة تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الاقتصاد الباكستاني.	الوصفي القياسي.	هناك تأثير كبير وإيجابي ل سعر الصرف في ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات اليا باني عرف فترات فائض مستمر في الحد سبب الاجاري مع وجود عجز في ميزان الخدمات	النظري.	تحليل سلوكيات ميزان المدفوعات اليا باني خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٧٠ ولغاية العام ٢٠٠١.	Haji and Kumagai (٢٠١٥)
هناك تأثير مزدوج بين ميزان المدفوعات الخارجية والعملية الوطنية من ناحية ميزان المدفوعات الخارجية.	النظري.	معرفة العوامل المؤثرة على التغيير في ميزان المدفوعات وحالة مكوناته على سعر الصرف الروماني.	Sandu (٢٠١٥)
حققت معادلة تقدير الهند نتائج جيدة للغاية، وقد تتوافق الهند بشكل أفضل مع هذه المعادلة لأن النموذج تم تصميمه أصلاً لاقتران صادرات السوق الناشئة مثل الهند	الوصفي القياسي.	معرفة مدى تأثير نظام سعر الصرف على مستوى الاحتياطيات في الصين والهند.	Romero (٢٠١٨)

ثانياً: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أن معظمها تناول العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات أو الاحتياطي الأجنبي، وتم استخدامها العديد من الأساليب الإحصائية مثل المنهج الوصفي والتحليلي، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسات بأنه يوجد تأثير لميزان المدفوعات على الوضع الاقتصادي في الدول، كما أنه يوجد أثر للاحتياطي الأجنبي على عدة متغيرات مثل سعر الصرف.

دسب الحد الأدنى لعلم الدراسة تعتبر هذه الدراسة الأولى التي تتناول اختبار تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطي الأجنبي في العراق، كما تعتبر هذه الدراسة امتداداً للدراسات السابقة حيث تعمل على تقديم برهان عملي إضافي من دولة نامية وهي العراق.

الفصل الثالث

ميزان المدفوعات والاحتياطي الأجنبي في العراق (٢٠١٦-٢٠٠٠)

١-٣ المقدمة:

تضمن هذا الفصل الحديث عن ميزان المدفوعات والاحتياطات الأجنبية وذلك خلال

الفترة الواقعة ما بين (٢٠١٦-٢٠٠٠).

٢-٣ تطور ميزان المدفوعات في العراق خلال فترة الدراسة (٢٠١٦-٢٠٠٠):

الجدول رقم (١) ميزان المدفوعات العراقي للفترة (٢٠١٦-٢٠٠٠) مليار دينار عراقي

السنة	ميزان المدفوعات	معدل النمو لميزان المدفوعات %	السنة	ميزان المدفوعات	معدل النمو لميزان المدفوعات %
2000	804.2	0	2009	5817	-0.6854
2001	804.2	0	2010	6286	0.0806
2002	360.3	-0.5519	2011	10393	0.6533
2003	972.1	1.6980	2012	7987	-0.2315
2004	1777.6	0.8286	2013	8654.1	0.0835
2005	12077	-5.7939	2014	7833.8	-0.0947
2006	16748	0.3867	2015	4774	-0.3950
2007	5795	-0.6539	2016	6163.1	0.290
2008	18491	2.1908			

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية.

نلاحظ من الجدول رقم (١) ان حجم ميزان المدفوعات عام (٢٠٠٠) كان (٨٠٤,٢) مليار دينار عراقي وازداد ليصبح عام (٢٠٠٥) (١٢٠,٧٧) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو للفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٥-٢٠٠٠) (١٤,٠١٧) ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار النفط عالمياً ثم انخفض حجم ميزان المدفوعات ليصبح عام (٢٠١٠) ليصل إلى (٦٢,٦) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (-٠,٠٤٧) وذلك خلال الفترة الواقعة ما بين (٢٠٠٦-٢٠١٠)، ويعود ذلك الى انخفاض اسعار البترول العالمية بصورة كبيرة بسبب الازمة المالية العالمية ثم انخفض مرة اخرى ليصبح عام (٢٠١٦) الى (٦١٦٣,١) مليار دينار عراقي وبمعدل نمو (-٠,٠١٩) للفترة الواقعة ما بين (٢٠١٦-٢٠١١) ويعود ذلك انخفاض اسعار النفط العالمية والاضاع الامنية السائدة في الدولة.

٣-٣ تطور الاحتياطي الأجنبي في العراق خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٦):

الجدول رقم (٢) الاحتياطي الأجنبي في العراق للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦) مليار دولار

السنة	الاحتياطي الأجنبي	معدل النمو للاحتياطي الاجنبي %	السنة	الاحتياطي الأجنبي	معدل النمو للاحتياطي الاجنبي %
2000	7.35	0	2009	44.33504	-9.91
2001	7.35	0	2010	50.62222	14.18
2002	6.35	-13.60	2011	61.03419	20.56
2003	0.021947	-99.6	2012	70.32676	15.22
2004	9.395733	427.11	2013	77.74271	10.54
2005	13.54731	44.18	2014	66.34906	-14.65
2006	18.11043	33.75	2015	68	2.50

-22.5	53	2016	68.14	30.45179	2007
			61.62	49.21878	2008

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية السنوية

يلاحظ من الجدول رقم (٢) بأن الاحتياطي الأجنبي قد شهد ارتفاعاً كبيراً، بحيث كانت قيمة الاحتياطي الأجنبي خلال العام ٢٠٠٠ بقيمة (٧,٣٥) مليار دولار، بينما في العام ٢٠٠٥ وصلت لغاية (١٣,٥٤٧٣١) مليار دولار، أي بنسبة نمو قد وصلت لغاية (٨٤,٢٪)، وذلك لارتفاع عوائد البترول.

بينما خلال الأعوام الواقعة ما بين (٢٠٠٦-٢٠١٠) نلاحظ بأنه أصبح ارتفاع ملحوظ في معدل الاحتياطي الأجنبي الذي تملكه العراق، فقد بلغت الاحتياطات الأجنبية في العام ٢٠٠٦ ما قيمته (١٨,١١٠٤٣) مليار دولار، بينما العام ٢٠١٠ فقد بلغت قيمة الاحتياطات الأجنبية ليصل إلى (٥٠,٦٢٢٢٢) مليار دولار، وبمعدل نمو بلغ (١٧٩٪)، وذلك بسبب ارتفاع حجم مبيعات الحكومة من العملة الأجنبية للبنك المركزي، وهو الحال عن ارتفاع النفقات العامة.

ونلاحظ بأنه خلال الفترة الواقعة ما بين (٢٠١١-٢٠١٦) يوجد عدم استقرار في الاحتياطات الأجنبية، فقد بلغت الاحتياطات الأجنبية العراقية في العام (٢٠١١) ما قيمته (٦١,٠٣٤١٩) مليار دولار، بينما في العام ٢٠١٦ انخفضت ليصل حجم الاحتياطات الأجنبية لغاية (٥٣) مليار دولار، وبنسبة معدل نمو وصلت لغاية (١٣,١١٪)، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط بشكل عالمي، وقد أصبحت مبيعات وزارة المالية من العملة الأجنبية

للبنك المركزي أقل من المبيعات للبنك المركزي إلى القطاع الخاص، وقد انخفضت الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي، ومن أجل سد الفرق ما بين الداخل إلى البنك المركزي من وزارة المالية والخارج من البنك المركزي للقطاع الخاص، ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد العراقي يعتمد على مصادرها السيادية للنفط الخام، وغياب التخطيط الاستراتيجي، بحيث أن الاقتصاد الذي لا يمتلك خططاً استراتيجية مستقبلية يكون بسبب التغيرات الظرفية وهي ما يمكن أن تتقاطع فيما بينها.

وبالتالي تؤدي لضعف على إيجابيات المراحل السابقة، واختلال هيكل الموارد المالية وانخفاض مستوى التخفيضات الاستثمارية المقدمة منها، وهيمنة الدولة على الوضع والنشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، بالإضافة لضعف القطاع الخاص.

كما أن الاقتصاد العراقي قد أثر على ظهور مشكلة البطالة، واختلال في أوجه الإنفاق الحكومي، وارتفاع حجم الاستيرادات من أجل تلبية متطلبات الأمن الغذائي، ومشكلة المديونية الخارجية، بالإضافة لضعف في الإنتاج المحلي لتلبية حاجة الطلب، كما أنه من مشكلة غياب الاتساق والتكامل ما بين المؤسسات السيادية والاقتصادية، وانتشار مشكلة الفساد المالي والإداري، واعتماد نموذج الاقتصاد الشمولي، والاختلالات المؤسسية في إدارة الاقتصاد الوطني، بالإضافة لعجز الموازنة العامة.

الفصل الرابع التحليل القياسي ومناقشة النتائج

٤-١ المقدمة:

قام الباحث من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيستخدم في الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات التي يتم اختيارها و سبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصلة عليها والاستنتاجات التي استخلصت في الأخير مجموعة من التوصيات.

٤-٢ مصادر جمع المعلومات:

تم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر الثانوية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها من الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية والدراسات السابقة بموضوع الدراسة وبيانات الدراسة.

٤-٣ الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر (Nelson & Plosser (١٩٨٢) دراستهما التي أكدوا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)

، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) وفيليبس بيرون (Phillips Peron)، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترة إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و (Phillips Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحباني، ٢٠٠٧)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order 1) أي $I(1)$.

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي $I(0)$ ، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d) ، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (١٩٨٢) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قام بها Stock and Watson (١٩٨٩) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة، وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، ٢٠٠٥). ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو

عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (PP) (Phillips and Perron (1988). واختبار ديكي فوللر المطور (Augmented Dickey-Fuller) (ADF) و قد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

- قبل إجراء الانحدار لا بد من التأكد من الفروض التي يتطلبها نموذج الانحدار حتى نحصل على نتائج حقيقية وليس نتائج مزيفة، وهذه الفروض هي كما يلي:
- اختبار الاستقرارية.
- اختبار الارتباط الذاتي.
- اختبار تجانس التباين للأخطاء.
- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.
- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء.

في دراسة قام بها (Nelson & Plosser, 1982) تبين منها أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية لا تكون ساكنة في المستوى (I(0))، لذا فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) غير مناسب، حيث يتم الحصول على قيم مرتفعة لكل من قيم (t,F) ولمعامل تحديد الانحدار (R^2). ولتجنب ظهور مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي لا تعطي بعداً حقيقياً ولا تفيد سيراً اقتصادياً ذا معنى، فإنه يجب اختبار سكون السلاسل الزمنية، حيث يشار إلى السلسلة الزمنية X_t بأنها ساكنة (stationary) عندما يكون:

١. وسطها الحسابي ثابت: $E(X_t) = constant$

٢. تباينها ثابت: $Var(X_t) = constant$

٣. تباينها المشترك يعتمد على فرق الزمن: $Cov(X_t, X_{t+k}) = depends\ on\ t\ \&\ k \neq 0$

أي أن كلا من وسطها وتباينها يبقى ثابت مع مرور الزمن، في حين أن التباين المشترك لأي قيمتين للمتغير X فإنه يعتمد على فرق الزمن لهاتين القيمتين (Thomas, 1997).

وتم استخدام اختباري ديكي - فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller Test)

(ADF) واختبار فيليبس - بيرون (Phillips-Perron (PP)) اللذين يختبرا الفرضية العدمية

لوجود جذر الوحدة أي عدم سكون السلسلة الزمنية وذلك كما يلي:

اختبار ديكي - فولر المطور (ADF):

يمكن إجراء اختبار ديكي - فولر وفقاً للمعادلات التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \delta Y_{t-1} + \beta_2 t + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta Y_{t-1} + U_t \quad (\text{with intercept and trend}).$$

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta Y_{t-1} + U_t \quad (\text{with intercept}).$$

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta Y_{t-1} + U_t \quad (\text{none}).$$

يعتمد اختبار ديكي - فولر المطور على معنوية المعلمة (δ) فإذا كانت قيمة (t)

(statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية (بالقيم المطلقة) عند مستوى معنوية معين يمكن

رفض النظرية الصفرية التي تقترض وجود جذر وحدة للسلسلة الزمنية وتكون السلسلة مستقرة في

المستوى، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية (بالقيم المطلقة) فنقبل الفرضية

الصفرية وتكون السلسلة غير مستقرة في المستوى ويجب أخذ الفرق الأول.

اختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron):

اختبار فيليبس-بيرون (PP) يعتمد في تقديره على معادلة مشابهة للمعادلة رقم (٤-١) ولكن

يختلف عن اختبار ADF في معالجة الارتباط التسلسلي من الدرجة الأعلى، حيث أنه يقوم

باستخدام طرق إحصائية غير معلمية ليأخذ في الاعتبار الارتباط التسلسلي في حدود الخطأ

بدون إضافة حدود الفرق المتباطئة.

الاختبارات التشخيصية للنموذج (Diagnostic Tests):

تفتقد بيانات السلاسل الزمنية للتغيرات الهيكلية، وذلك نتيجة للتغير الذي يحدث في سياسات الحكومة والأحداث الاجتماعية والموسمية الحرجة حيث أن استقرار النموذج يعتبر افتراض أساسي للتوقع والوصول إلى الاستدلالات الاقتصادية، إن استقرار المعلمات تعد خطوة مهمة يجب إتباعها في كل بحث.

٤-٤ تحليل البيانات:

شمل الفصل الرابع على تحليل كافة البيانات الخاصة بالدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة بشكل يتناسب مع الوضع الخاص بالدراسة.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

من أجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون وذلك للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرار السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (٤-١) أن أحد المتغيرين غير مستقر عند المستوى، لذلك لابد من أخذ الفرق الأول ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر المطور وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أقل من ٥% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول

الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة إي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة .

جدول رقم (٤-١) اختبار فيليبس بيرن (PP) واختبار ديكي فولر المطور (ADF)

النتيجة	PP(prob)	ADF(prob)	المستوى	المتغير
مستقرة	0.0170	0.0187	المستوى	BOP
مستقرة	0.0000	0.0000	الفرق الأول	
غير مستقرة	0.0896	0.0865	المستوى	FR
مستقرة	0.0001	0.0004	الفرق الأول	

المصدر: من إعداد الباحث - مخرجات برمجية E-Views

- اختبار الارتباط الذاتي

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول (٤-٢)، ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت أكبر من ٥% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول (٤-٢) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

Dependent Variable: RESID			
Method: Least Squares			
Date: 03/02/19 Time: 18:20			
Sample: 2000-2016			
Included observations: 16			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.3955	Prob. F(2,12)	1.003241	F-statistic
0.3179	Prob. Chi-Square(2)	2.292060	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

- اختبار تجانس التباين للأخطاء:

تم استخدام اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (٤-٣) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من ٥% إلى تجانس التباين الأخطاء وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين الأخطاء، ورفض الفرضية البديلة التي تنص على عدم تجانس التباين الأخطاء.

جدول (٤-٣) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.896335	Prob. F(5,13)	0.5118
Obs*R-squared	4.870920	Prob. Chi-Square(5)	0.4318
Scaled explained SS	1.888009	Prob. Chi-Square(5)	0.1501
Test Equation:			
Dependent Variable: RESID^2			
Method: Least Squares			
Date: 02/28/19 Time: 10:12			
Sample: 2000- 2016			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

تم استخدام اختبار كل من كولموجوروف-سميرنوف Kolmogorov-Smirnov، وشابيرو Shapiro-Wilk، حيث يستخدم هذان الاختباران لمعرفة فيما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها من عينة الدراصة موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار كل من كولموجوروف - سميرنوف وشابيرو أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (٤-٤) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أكبر من ٥% لكلا الاختبارين وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (٤-٤) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Tests of Normality				
	Kolmogorov-Smirnov(a)		Shapiro-Wilk	
	Statistic	Sig.	Statistic	Sig.
BOP	0.07	0.200(*)	0.935	0.243
FR	0.154	0.197	0.795	0.372

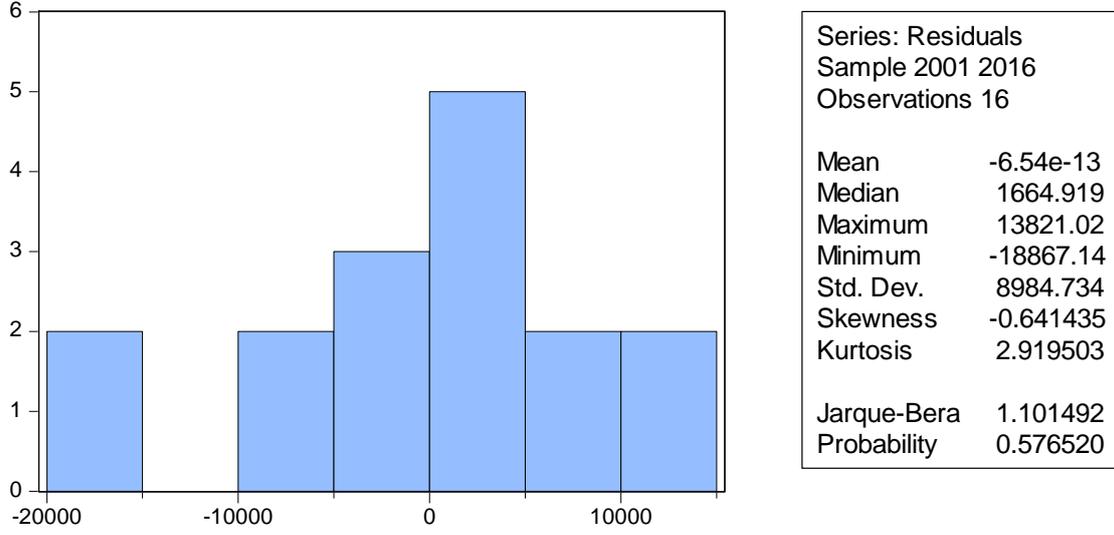
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

وبعد إجراء الاختبارات القبلية التي يتطلبها الانحدار المتعدد أ صبحت البيانات جاهزة للتحليل، وبالتالي أ صبح بالإمكان التعرف على تأثير ميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

تم استخدام اختبار Jarque-Bera، حيث يستخدم هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت الأخطاء موزعة توزيعاً طبيعياً أم لا. وقد بين اختبار Jarque-Bera أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي حيث يتبين ذلك كما في الجدول (٤-٥) ومن خلال قيمة المعنوية التي كانت أكبر من ٥% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن توزيع الأخطاء يتبع التوزيع الطبيعي.

جدول (٤-٥) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews.

نموذج الدراسة:

بالاطلاع على الدراسات السابقة تم صياغة النموذج التالي:

$$FR = \beta_0 + \beta_1 BOP + \varepsilon$$

حيث:

BOP: ميزان المدفوعات.

FR: الاحتياطي الأجنبي.

ε : حد الخطأ

β_0 : مقطع الانحدار الثابت.

β_1 : معامل الانحدار لقياس تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع

٥-٤ اختبار الفرضية:

فرضية الدراسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق. والجدول (٤-٦) يبين نتائج الانحدار، ومن خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- يوجد تأثير معنوي لميزان المدفوعات على الاحتياطات الأجنبية في العراق، حيث بلغ قيمة معامل التأثير $0,0004$ ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة 1% في ميزان المدفوعات العراقي يؤدي إلى زيادة في الاحتياطات الأجنبية في العراق بمقدار $0,04\%$ ، وبالتالي يتم رفض فرضية الدراسة (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لميزان المدفوعات العراقي على الاحتياطات الأجنبية في العراق)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) لميزان المدفوعات العراقي على الاحتياطات الأجنبية في العراق. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشكري (٢٠١٧) ودراسة كاظم والحمدي (٢٠١٧) والتي أظهرت كلاهما بأنه يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية التي توضح مركز البلد الاقتصادي، ويتوقف تحديد الحجم الأمثل للاحتفاظ بالاحتياطات الرسمية على الهدف المحدد من الاحتفاظ بتلك الاحتياطات.

- كما يتبين من خلال قيمة معامل التحديد إن ٢٩% من التغيرات في الاحتياطات الأجنبية في العراق، وقيمة R^2 والتي تشير إلى أن النموذج القياسي يفسر ما نسبة ٢٩% معن التغير في الاحتياطي الأجنبي.

- كما يتبين من خلال احتمالية ال $F(٠,٠٢)$ إن النموذج صالح لقياس الارتباط السببي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (٦-٤) نتائج الانحدار

Dependent Variable: D(FR)				
Method: Least Squares				
Date: 03/02/19 Time: 20:27				
Sample (adjusted): 2000-2016				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1407	1.561509	1.954418	3.051842	C
0.0296	2.421715	0.000188	0.000456	D(BOP)
5.864706	F-statistic		0.295232	R-squared
0.029610	Prob(F-statistic)		0.244892	Adjusted R-squared

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **EViews**.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

تضمن الفصل الخامس من الدراسة على مجموعة من النتائج التي تم التوصل لها

بالإضافة للتوصيات الخاصة.

١-٥ النتائج:

تبين من خلال النتائج ما يلي:

- يوجد تأثير معنوي لميزان المدفوعات العراقي على الاحتياطات الأجنبية في العراق، حيث بلغ قيمة معامل التأثير $0,0004$ ، أي أنه مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة 1% في لميزان المدفوعات العراقي يؤدي إلى زيادة في الاحتياطات الأجنبية في العراق بمقدار $0,04\%$ ، وبالتالي يتم رفض فرضية الدراسة (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha < 0,05)$ لميزان المدفوعات العراقي على الاحتياطات الأجنبية في العراق)، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha < 0,05)$ لميزان المدفوعات العراقي على الاحتياطات الأجنبية في العراق.

٢-٥ التوصيات:

بالاعتماد على الاستنتاجات توصي الدراسة بما يلي:

- لقد توصلت الدراسة إلى أن ميزان المدفوعات له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الاحتياطات الأجنبية والعراق، لذا فإن الدراسة توصي أصحاب القرار بالعمل على اتخاذ جميع القرارات والسياسات الاقتصادية التي من شأنها تعزيز ميزان المدفوعات لصالح العراق، وبالتالي ضمان تدفق العملات الأجنبية في العراق.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبريهي، أحمد، (٢٠١٥). الاقتصاد النقدي وقائع ونظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار الكتب موزعون وناشرون، بغداد، العراق.
- أبو شرار، علي، (٢٠١٣). الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- إسماعيل، ميثم عبيبي والد شويبي، منال علي، (٢٠١٨). إدارة وتحديد الحجم الأمثل للاحتياجات الأجنبية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٨)، الجزء الثاني، ص. ١-١٨.
- بدوي، سيد طه، (٢٠١٥). مقدمة في الاقتصاد النقدي والدولي: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- البطائنة، إبراهيم محمد، (٢٠١٥). أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان مدفوعات الأردن للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٩)، المجلة العربية للإدارة، مج. ٣٥، ع. ١، ١١٩-١٣٦.
- جبر الله، بدر الدين، (٢٠١٥). أ ساليب البنوك المركزية في إدارة مخاطر الاحتياطات بالإشارة لتجربة السودان، مجلة المصرفي، العدد. ٧٦.
- الحجار، ب سام، (٢٠١١). نظام النقد العالمي وأ سعار الصرف، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان.

حسين، علي، (٢٠٠٤). مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن.

رشيد، دريس، (٢٠١٤). انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١١، ص. ٢٤-٣١.

زراقة، محمد، (٢٠١٦). آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات-دراسة قياسية-حالة الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

زيرار، سمية والزعبي، بشير وعوض، طالب. (٢٠٠٩). أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر ١٩٧٠-٢٠٠٤، مقالة في عمادة البحث العلمي، دراسات العلوم الاقتصادية، المجلد ٣٦، العدد ٢، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الساعدي، صبحي حسون، (٢٠١١). أثر تخفيض سعر الصرف على بعض التغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٧.

السبعراوي، عبدالله خضر، (٢٠١٣). أثر تخفيض قيمة العملة في ميزان المدفوعات - ايران نموذج للمدة ١٩٩٠-٢٠١١، مركز الدراسات الإقليمية، العراق.

السواعي، خالد محمد، (٢٠١٤). محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.

الشاذلي، حمد، (٢٠١٤). أثر السياسات المالية على ميزان المدفوعات السوداني ١٩٩٠-٢٠١١،

مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، العدد. ٣، ص. ١-٢٩.

شقيري، نوري، وموسى، نوري، (٢٠١٢). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة

للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

ال شكري، عبد العظيم، (٢٠١٧). تقييم أثر الا ستيرادات على ميزان المدفوعات في العراق للمدة

(١٩٩١-٢٠١٣) دراسة قياسية باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews، مجلة القادسية

للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٨)، العدد. (٣)، ص. ١٦٧-١٧٩.

صالح، عاصم محمد، (٢٠١٤). أوراق اقتصادية في السياسة النقدية الإصلاح النقدي، دار

الكتب والوثائق، بغداد، العراق.

صندوق النقد الدولي، (٢٠١٠-٢٠١٥). دليل ميزان المدفوعات - الطبعة الرابعة - مؤسسة ابو

ظبي للطباعة والنشر.

صيد، أمين، (٢٠١٣). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، الطبعة

الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

عبد المجيد، عبود، (٢٠١٧). أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري:

دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥،

مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص. ١٧٥-١٩٧.

العبود، عبد الأمير رحيمة، (٢٠١١). دراسات في الاقتصاد الدولي آراء اقتصادية اجتماعية، دار

دجلة، عمان، الأردن.

علي داود، د سام وآخرون، (٢٠٠٢). اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الم سيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

عيدي عبد النبي، عيدي، (٢٠١١). ميزان المدفوعات بوصفه اداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.

القدرة، ناهض قاسم، (٢٠١٣). اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

كاظم، د سين جواد والحمدي، عقيل عبد محمد، (٢٠١٧). واقع الاحتياطات الأجنبية ومعايير تحديد الم مستوى الأمتل لها في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد. (١٤)، العدد. (١)، ص. ٧٦-٩٩.

المشهداني، أحمد إسماعيل وآل طعمة، حيدر حسين، (٢٠١٢). دور السياسة النقدية في تحقيق الا استقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٩، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد. ٣٣.

ناصر، عطية ايمان ومحمد، عمارة هاشم، (٢٠٠٨). مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

نعمة، سمير فخري، (٢٠١١). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

النعمي، عدنان تايه، (٢٠١٢). إدارة العملات الأجنبية، دار الم سيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

هوشييار، معروف، (٢٠٠٦). تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

Achille, A. Cidrec, D. and Duru, U. (2013). Holding Excess Foreign Reserves versus Infrastructure Finance: What Should Africa Do?, Africa Development Bank Group, **Working Paper**, No.178.

Ahmad, N. Ahmed, R. Khoso, I. Palwishah, R. and Raza, U. (2014). Impact of Exchange Rate on Balance of Payment: An Investigation from Pakistan, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.5, No.13, PP. 32-42.

Gosselin, A. and Parent, W. and Nicholas, R. (2013). **An Empirical Analysis of Foreign Exchange Reserves In Emerging Asia**, Bank of Canada, WP.

Gujarati, D. and Porter, D. (2009). **Basic Econometrics**, (5th ed.).International Edition, McGraw Hill.

Haji, K. and Kumagai, J. (2015). The Changing Structure of Japan's Balance of Payments: Implications of the Shrinking Trade Surplus in Goods and Services, *Economic Research Group*.

Lu, E. & Yaya, R. (2012). The Short-Term Relationship between the Effective Real Exchange Rate and the Trade Balance in China during the Period 1994-2009, *the Park Place Economist*, Vol. 2, PP. 1-22.

Manchev, T. (2009). International Foreign Exchange Reserves Celebrating the BNB 130th Anniversary/Bulgarian National Bank, *Sofia*, ISBN 978-954-8579-30-8.

- Nelson, B. and Plosser, D. (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series, *Journal of Monetary Economics*, 10, 139-162.
- Patricia A. Adamu, O. and Itsede, C. (2014). Balance of Payments Adjustments: The West African - Monetary Zone Experience, *Journal of Monetary and Economic Integration*, Vol. 10, No.2.
- Phillips, F. and Peron, D. (1988). Testing for Unit Root in Time Series Regression, *biometeriku*, 75, PP.335-346.
- Romero, A. (2018). Comparative Study: Factors that Affect Foreign Currency Reserves in China and India, *the Park Place Economist*, Vol. 5, PP. 79-88.
- Sandu, C. (2015). Implications of the Change in the Balance of Payments and the Situation of Its Components on the Romanian Exchange Rate, *Procardia Economics and Finance*, Vol. 32, PP. 763 – 768.
- Seddighi, A. and Lawler, S. (2000). Econometrics: Practical Approach, London, *Routledge*, PP.396.
- Stock, E. and Watson, R. (1989). New Indexes of Coincident and Leading Economic Indicators, PP.351-409, *Mit Press National Bureau of Economic Research*.
- Zeng. S. (2012). Study on chines Foreign Exchange Reserves, *Journal of Applied finance and Banking*, Vol. 2, No.1, Beijing University of Technology, Beijing, China.
- Zhongxia, J. (2003). The Dynamics of Real Interest Rate, Real Exchange Rates and the Balance of Payments in China 1980-2002, IMF Working Paper Office of Executive Directors, *International Monetary Fund*.

الملاحق

بيانات الدراسة

السنة	ميزان المدفوعات	السنة	ميزان المدفوعات
2000	804.2	2009	-5817
2001	804.2	2010	6286
2002	360.3	2011	10393
2003	972.1	2012	7987
2004	1777.6	2013	8654.1
2005	12077	2014	-7833.8
2006	16748	2015	4774
2007	5795	2016	-6163.1
2008	18491		

الاحتياطي الأجنبي	السنة	الاحتياطي الأجنبي	السنة
44.33504	2009	7.35	2000
50.62222	2010	7.35	2001
61.03419	2011	6.35	2002
70.32676	2012	0.021947	2003
77.74271	2013	9.395733	2004
66.34906	2014	13.54731	2005
68	2015	18.11043	2006
53	2016	30.45179	2007
		49.21878	2008